

مجتمع > المرأة

مطالبات بقانون خاص لمكافحة العنف الرقمي ضد نساء المغرب

الرباط - عادل نجدي

المرأة

07 أبريل 2026 | آخر تحديث: 01:21 (توقيت القدس)



من تظاهرة نسوية بشأن العنف ضد المرأة، الرباط، مارس 2023 (أبو آدم محمد/ الأناضول)

⊕ الخط ⊖

بات العنف الرقمي يورق شريحة واسعة من المغاربة بالنظر إلى مخاطره المتنامية، ومحدو الحماية القانونية، فضلاً عن التطور التقني العالمي.

كشفت رئاسة النيابة العامة في المغرب عن تصاعد العنف الرقمي ضد النساء، وسجلت في تة

"تنفيذ السياسة الجنائية"، الصادر أخيراً، قفزة مقلقة في ظاهرة التحرش عبر الرسائل الإلكترونية، فاقت نسبتها 42% في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وتعرض النساء والفتيات في المغرب لأشكال متعددة من العنف الرقمي، من بينها التحرش والابتزاز الإلكترونيين، والتشهير، وانتهاك الخصوصية من خلال نشر الصور والمعلومات الخاصة، والتهديد، والترهيب. ورغم إقرار المغرب قانوناً ي combat العنف ضد النساء، دخل حيز التنفيذ في 12 سبتمبر/أيلول 2018، تواجه صعوبات مختلفة تطرح على أرض الواقع، كما أن القانون يثير جدلاً واسعاً بين من يعتبرونه قانوناً "تورياً" ينصف المرأة وحدها لمعاناتها، وبين من يشككون في قدرته على حفظ كرامة النساء وحمايتهن.

وتؤكد رئيسة "شبكة إنجاد ضد العنف النوع"، نجية تزروت، لـ"العربي الجديد"، أن "الأرقام تكشف عنها التقرير الأخير لرئاسة النيابة العامة ليست مجرد معطيات إحصائية، بل مؤشر واضح على تحول عميق في طبيعة العنف الممارس ضد النساء"، مشيرة إلى أن "التراجع المسجل في شكاوى العنف التقليدي لا يعني بالضرورة أن تلك الظاهرة في انحسار، بل يعني أن قدراً كبيراً من الانتقل إلى الفضاء الرقمي، حيث أصبحت جرائم التحرش والابتزاز والتشهير تمارس خلف الشاشة وفي بيئة يصعب أحياناً تعقب مرتكبيها، أو إثبات جرائمهم قانونياً".

وترى تزروت أن هذا التحول هو إشكال حقيقي يتعلق بمدى قدرة المنظومة القانونية على مواكبة تطور الجريمة، لافتة إلى أن "القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء، رغم أهميته والرمزية شكلها إقراره، إلا أنه لم يعد كافياً لمواجهة الأشكال المستجدة من العنف، وعلى رأسها العنف الرقمي. استمرار هذا الفراغ التشريعي، أو الاكتفاء بالاستناد إلى نصوص عامة لا تعالج خصوصية الجريمة، يحد من فعالية المتابعات القضائية، ويجعل العديد من الضحايا يترددون في التبليغ عنها كما أن تعقيد إثبات الجريمة، وطول الإجراءات يفاقمان معاناة النساء، ويجعلان الحماية القانونية أقل نجاعة".



التوعية المجتمعية ضرورة لمكافحة تعنيف النساء، الرباط، مارس 2023 (أبو آدم محمد/الأناسول)

وتضيف: "يفرض الواقع الحالي ضرورة مراجعة المنظومة القانونية، سواء عبر تعديل القانون القديم أو من خلال إصلاح شامل للقانون الجنائي، ما يسمح بإدماج تعريف صريح للعنف الرقمي وغيره أشكال العنف المستحدثة، مع توفير آليات فعالة للتبليغ والحماية. لا يمكن أيضاً الاكتفاء بالعقوبات وحدها؛ فمواجهة هذه الجريمة تقتضي تعزيز التوعية المجتمعية بمخاطر العنف الرقمي، خاصة صفوف الشباب والمراهقين، والتعريف بالآليات المتاحة للتبليغ، حتى لا تتحول منصات التواصل الاجتماعي إلى فضاءات مفتوحة لانتهاك كرامة النساء أو ابتزازهن من دون رادع. حماية النساء في العصر الرقمي لم تعد مطلباً حقوقياً، بل أصبحت اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة والمجتمع على حماية كرامة النساء الإنسانية".

وتقول مديرة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة، بشرى عبده، إن ظاهرة العنف الرقمي باتت تزداد خطراً كبيراً، خاصة أننا نسجل ارتفاعاً ملحوظاً في التحرش الرقمي ومحاولات الابتزاز الإلكتروني خصوصاً بالقاصرات. وتؤكد لـ"العربي الجديد": "حان الوقت للاعتراف بالعنف الرقمي كجريمة

وإقرار قانون خاص بهذه الجريمة، مع تشديد عقوبات التعنيف عموماً في القانون الجنائي، وك توفير الحماية اللازمة للضحايا، وتسهيل إجراءات التبليغ، وتشجيع الضحايا عليه، لأن غا الضحايا، من القاصرات والراشديات على حد سواء، لا يبلغن خشية الوصم من الأقارب والمحيط."

الجريمة والعقاب

6 أشهر على قانون العقوبات البديلة في المغرب... بطء وانتقائية

بدورها، تقول الكاتبة الوطنية لمنظمة "النساء الاتحاديات"، حنان رحاب، إنه لا يمكن قراءة الأور الصادرة عن رئاسة النيابة العامة بمعزل عن السياق العام. وتؤكد لـ"العربي الجديد"، أن "هذه الة في معدلات التحرش الرقمي ليست مجرد تفصيل إحصائي، بل هي انعكاس لواقع سوسيولوجي م يؤكد أن الفضاء الرقمي بات يشكل امتداداً عريضاً للفضاء العام الذي لا يزال يقاوم حضور المرأة".

وتضيف رحاب: "نحن أمام مفارقة حقوقية تستوجب التأمل، فمن جهة، يعكس هذا الارتفاع د متنامياً لدى النساء بضرورة التبليغ، ورفض التطبيع مع الإهانة الرقمية، وهذا انتصار حقيقي منطقي الصمت. لكن من جهة أخرى، نجد أنفسنا أمام استثناء ثقافة الإفلات من العقاب > الشاشات، حيث يعتقد المتحرش أن الوسيط الرقمي يمنحه حصانة ضد المساءلة القانونية، ما ي الرسائل الإلكترونية إلى سلاح لترهيب النساء، والتضييق على حريتهن في التعبير والوجود الرقمي

وتؤكد أن "معركة المدافعات عن حقوق النساء من أجل تحقيق مساواة جوهرية حقيقية تف عليهن مطالبة المشرع بضرورة الانتقال من مقارنة الرصد إلى مقارنة الزجر الاستباقي. القا الحالي، رغم أهميته، بات أمام اختبار حقيقي لتحديث آلياته وتطوير إجراءاته كي تتلاءم الجريمة الرقمية؛ فالعدالة البطيئة في قضايا التحرش نوع من هدر الحقوق. حماية النساء في الف الرقمي ليس ترفاً حقوقياً، بل ركن أساسي في بناء دولة القانون، فلا ديمقراطية بلا أمان، ولا أ رقمي من دون سياسة جنائية حازمة".

دلائل

[الحماية الإلكترونية](#)[القانون](#)[المحتوى الرقمي](#)[العنف ضد النساء](#)[العنف](#)[المغرب](#)

المزيد في مجتمع



تعويل على قرار قضائي فلسطيني لإنهاء أزمة رواتب 1600 أسير



شباب إسبانيا قلقون من "ميزات المهاجرين"



ملاحقة شبكات تزوير الأرقام الوطنية في ليبيا



اشترك في النشرة البريدية *

البريد الإلكتروني

اشترك الآن